

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

ملفات

المواقف الفلسطينية من إعلان الدولة: أيلول ٢٠١١

د. مخيمر سعود أبو سعدة

أ. د. أسامة محمد أبو نحل

سلسلة (ملفات)

| | |
|---|--|
| المواقف الفلسطينية من إعلان الدولة: أيلول ٢٠١١ | |
| ١مقدمة | |
| ٢المواقف الفلسطينية من الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ | |
| ٣أولاً: موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح | |
| ١١ثانياً: مواقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية | |
| ١٣ثالثاً: موقف الحركات الإسلامية | |
| ١٧رابعاً: موقف المستقلين | |

مقدمة

إنّ ما يتمّ تداوله الآن في أروقة السياسة الرّسميّة الفلسطينيّة من حديثٍ عن التّوجّه نحو الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في دورتها السادسة والسّتين، لاستصدار قرارٍ دوليٍّ بالاعتراف الرّسميِّ بالدولة الفلسطينيّة يُعدُّ متأخراً الآن، فقد كان من المفترض من القيادة الفلسطينيّة اتّخاذ تلك الخطوة من قبل وليس الآن. فمنذ أن فكّرت القيادة الفلسطينيّة في التّوجّه الرّسميِّ نحو الحلّ السّلميِّ في عام ١٩٧٤، بتبنيها ما سُمّي وقتذاك بالبرنامج المرحليّ أو برنامج النقاط العشر، ثمّ إصدارها إعلان الاستقلال الفلسطينيّ في الدّورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٨٨، بناءً على القرارات الدّوليّة ومنها قرار تقسيم فلسطين رقم (١٨١) الصّادر في ٢٩ تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٤٧، والذي نصّ على تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربيّة ويهوديّة، كان عليها حينذاك التّوجّه إلى الأمم المتّحدة طالبة منها، تطبيق الشّق الثّاني من القرار بالاعتراف بالدولة العربيّة، وإن لم تُسمَّ حينذاك بالدولة الفلسطينيّة.

وفي ١٥ تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٨٨ أقرّ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في دورته التاسعة عشرة إعلان الاستقلال الفلسطينيّ، وبقراءة إعلان الدولة والبيان السياسيّ يتّضح أنّ التّوجّه الجديد يقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل، وأنّ الدولة الفلسطينيّة تقوم على جزءٍ من التّراب الفلسطينيّ، والالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينيّة، وأنّ هدف الاستقلال الوطنيّ لا رجعة عنه مهما كانت التّضحيات، وأنّ المؤتمر الدّوليّ سوف يُعقد على قاعدة القرارين (٢٤٢) و(٣٣٨)، وضمان الحقوق الوطنيّة المشروعة للشّعب الفلسطينيّ، فقد ورد في وثيقة الاستقلال إشارة إلى الدّولتين اللّتين أقرّهما القرار (١٨١) لعام ١٩٤٧ ونصّها: "ومع الظلم التاريخيّ الذي لحق بالشّعب العربيّ الفلسطينيّ، بتشريده وحرمانه من تقرير المصير إثر قرار الجمعيّة العامّة رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧، والذي قسّم فلسطين إلى دولتين: عربيّة ويهوديّة، فإنّ هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشّرعيّة الدّوليّة (القرارات الدّوليّة)، تضمن حقّ الشّعب العربيّ الفلسطينيّ في السّيادة والاستقلال الوطنيّ"^(١).

وهناك العديد من التّساؤلات حول جدوى هذه الخطوة الفلسطينيّة، هل تُعدّ إستراتيجيّة السّعي إلى نيل اعتراف دوليٍّ من الأمم المتّحدة بدولة فلسطين وعضويّة كاملة خطوة ذات جدوى، أم أنّها وسيلة للتّحايل؟ وما نفع عضويّة الأمم المتّحدة إذا ظلّت إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الفعليّة على الأراضي المحتلّة؟ وماذا سيكون تأثير ذلك في الحركة المتنامية المطالبة بحلّ الدولة الواحدة؟ ويرى قطان إجمالاً: أنّ من شأن عضويّة دولة

^١ - أحمد نافع، الطريق إلى مدريد، ط١، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٤١٤هـ (١٩٩٣م)، ص٥٧-٥٨.

فلسطين في الأمم المتحدة أن تمنح رصيда استراتيجيًا للنضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير، رغم وجود مخاطر مصاحبة لهذا الطرح^(٢).

المواقف الفلسطينية من الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١

يدور في الوقت الحالي صراعٌ سياسيٌ واشتباكٌ دبلوماسيٌ بين مشروعين سياسيين، الأول: يقوم على قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تقوده منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف انتزاع قرار أممي للاعتراف بعضوية دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. والثاني: تقوده الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، ويهدف إلى عرقلة المشروع الفلسطيني والالتفاف على القرارات الدولية بخطط ومناورات زائفة هدفها تكريس الاحتلال. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن رفضها للخطط الفلسطينية للحصول على عضوية دولة فلسطينية مستقلة دون التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وفي المقابل فإنها حثت الطرفين على البدء مجددًا في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق سلام. ومن جانبها كانت اللجنة الرباعية الدولية قد أعلنت عن نيتها الاعتراف بعضوية الدولة الفلسطينية إذا لم يستجب نتنياهو للجهود الدولية لدفع عملية السلام إلى الأمام، ومع ذلك ما زالت دول الاتحاد الأوروبي منقسمة على نفسها بين مؤيدٍ ومعارضٍ لتأييد ذلك الاعتراف في ظل الضغوط الأميركية^(٣).

وكان الرئيس محمود عباس قد حذر من عواقب خطيرة في حال تمّ رفض الطلب الفلسطيني منها انهيار السّطة الفلسطينية؛ فتلك الرسالة من الرئيس عباس واضحة للمجتمع الدولي والعالم أجمع من أنّ انهيار السّطة يعني الفراغ والفضى وزعزعة الاستقرار في المنطقة، في ضوء المتغيرات والثورات التي يشهدها العالم العربي حاليًا^(٤).

^٢ - فيكتور قطان، "دولة فلسطين: الحجة من أجل الاعتراف والعضوية في الأمم المتحدة"، ٣٠/٥/٢٠١١، الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية؛

<http://al-shabaka.org/ar/policy-brief/politics/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8F%D8%AC%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9?page=show>

^٣ - سليمان الوعري، "خيارات السلطة الوطنية أمام استحقاق أيلول"، ٢٧/٤/٢٠١١، موقع بانيت؛

http://www.panet.co.il/online/articles/63/8/S-400509_63,68.html

^٤ - المرجع السابق؛ وهيتم محمد أبو الغزلان، "استحقاق أيلول بين إعلان دولة أو تحريك المفاوضات"، موقع صيدا أون لاين؛ <http://www.saidaonline.com/news.php?go=fullnews&newsid=42137>

ويعتبر إبراهيم أبراش أنّ معركة القرارات الدوليّة يجب أن تُخاض ولكن يجب معرفة كيفية خوضها؛ فقرار الذهاب إلى الأمم المتّحدة يمسّ مصير القضية الفلسطينية لأنّه سيحدّد الحقوق السياسيّة الفلسطينية. ومن المحتمل أن يشكّل القرار المتّخذ من مجلس الأمن أو الجمعية العامّة مرجعيّة أيّ مفاوضات قادمة، فيجب أن يكون قرار الذهاب معبراً عن توافق وطني، وأن يكون مصحوباً بحراك دبلوماسي وشعبي على كافّة المستويات^(٥).

فالتّأزم إذن في تحديد الموقف الفلسطيني من ذلك الاستحقاق يتوقّف على رؤية الحركة الوطنيّة الفلسطينية لحدود الدولة الفلسطينية، فإن كانت أدبيات أيّ فصيل أو حزب أو حركة تؤمن بأنّ حدود فلسطين الدائمة هي فقط على حدود عام ١٩٦٧، فإنّ موقفها من ذلك الاستحقاق سيكون إيجابياً، لأنّ هذا الاستحقاق سيعطي إسرائيل الحقّ السياسي والقانوني في ٧٨% من أرض فلسطين التّاريخيّة وكذلك يعطي الدولة الفلسطينية الحقّ السياسي والقانوني في ٢٢% من مساحة فلسطين التّاريخيّة. وإزاء ذلك تقف القوى الوطنيّة والإسلاميّة الفلسطينيّة اليوم على مفترق طرق مهمّ؛ فهي مطالبة بتحديد موقفها لأنّ هذا الاستحقاق سيكون له بالغ الأثر في مستقبل المقاومة في فلسطين، وكذلك في مستقبل الثّوابت الوطنيّة وأبرزها حقّ العودة؛ فمناورة الغرب مع الرّئيس محمود عباس تهدف للضّغط عليه للقبول بيهوديّة دولة إسرائيل، وحقّ عودة اللاّجئين إلى حدود الدولة الفلسطينيّة لمن يريد العودة. أمّا مستقبل المقاومة في ضوء ذلك الاستحقاق فإنّ من أهمّ مبادئ الأمم المتّحدة ومواثيقها هو تحقيق الأمن والسّلم العالمي، وفي تلك الحالة تستطيع إسرائيل ضرب فصائل المقاومة تحت ذريعة قانون مكافحة الإرهاب. وفي حال ردّ أيّ فصيل على الاعتداءات الإسرائيليّة سيتمّ التّعامل مع دولة فلسطين العضو في الأمم المتّحدة تحت بند الفصل السّابع، أو بمعنى آخر سنكون أمام عقوبات دوليّة أو تحرّك عسكريّ أمميّ ضدّ فصائل المقاومة^(٦).

أولاً: موقف السّلطة الفلسطينيّة وحركة فتح

إنّ الدّافع الرّئيس الذي دعا القيادة الفلسطينيّة لاتّخاذ موقفٍ رسميٍّ بالتّوجّه إلى هيئة الأمم المتّحدة خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لطلب عضويّة الدولة الفلسطينيّة، هو بالدرجة الأولى التّعنت والتّسويق الإسرائيليّ في

^٥ - أبو الغزلان، "استحقاق أيلول بين إعلان دولة أو تحريك المفاوضات".

^٦ - حسام الدجني، "موقف فصائل المقاومة من استحقاق أيلول"، وكالة سما الإخبارية؛

<http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=100437>

التَّوصَّل إلى تسوية سلمية نهائية مع الجانب الفلسطيني الذي وجد نفسه في حالة إرباك شديدة، نتيجة عوامل عدة من أهمها حالة الانقسام السياسي التي طغت على الساحة الفلسطينية^(٧).

وكان نمر حماد المستشار السياسي للرئيس عباس قد أكد أنّ قرار الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على عضوية الدولة الفلسطينية حق مشروع كفه ميثاق الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشار إلى ذلك التوجّه قرار فرضه التّعنت الإسرائيلي في الاعتراف بمرجعيات عملية السلام وبمبادرة الرئيس باراك أوباما وامتناعها عن وقف الاستيطان، مبيّنا أنّ الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 هي أراضٍ فلسطينية حسب القرارين الدوليين: (٢٤٢) و(٣٣٨)، وليست بالأراضي المتنازع عليها حسب المزاعم الإسرائيلية^(٨).

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد دعت في ١٢ تموز/يوليو ٢٠١١ مختلف القوى الدولية إلى مساندة خيار التوجّه الفلسطيني دون تحقّظ، لأنّه السبيل الأكثر فعالية لفتح الطريق أمام التسوية والحلّ العادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأضافت اللجنة أنّه ليس أمام العالم اليوم وخاصة الولايات المتحدة سوى خيار استخدام جميع الوسائل لإرغام المحتلّين الإسرائيليين على وقف سياستهم العنصرية والتوسّعية، والإقرار بضرورة إنهاء الاحتلال والاعتراف بحدود عام ١٩٦٧ والوقف التام للاستيطان^(٩).

وفي حديث أدلى به الرئيس محمود عباس لصحيفة (نيويورك تايمز) الأميركية، قال إنّ لا ينبغي أن يُنظر إلى سعينا للاعتراف بنا كدولة باعتباره حيلة أو مناورة؛ فنحن سنذهب إلى الأمم المتحدة لضمان الحقّ في العيش أحراراً في الـ ٢٢ % الباقية من وطننا التاريخي. ومع ذلك تبقى المفاوضات الخيار الأول لنا ولكن بسبب فشل الإدارة الأميركية في الضّغط على إسرائيل؛ فنحن مضطرونّ للانتقال إلى المجتمع الدوليّ لمساعدتنا في الحفاظ على فرصة لتحقيق نهاية سلمية وعادلة للصراع^(١٠).

وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ كان الرئيس الأميركي أوباما قد أعلن أنّ التّحرّكات الرّمزية الرامية لعزل إسرائيل في الأمم المتحدة لن تخلق دولة فلسطينية مستقلة. فالمعارضة الأميركية لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة، لن تؤثر بالضرورة في قيام دولة فلسطين إذا ما اعترفت بها ١٥٠ دولة في الأمم المتحدة إذا ما افترضنا أنّ الاعتراف سيكون تأسيسياً. والمعروف أنّ اكتساب صفة الدولة والانضمام إلى عضوية المنظّمات الدوليّة أمران مختلفان تماماً؛ فعلى سبيل المثال تايوان ليست عضواً في الأمم المتحدة ولكنها دولة، وكذلك الفاتيكان. كما أنّ كوسوفو دولة باعتراف القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكنها

^٧ - أبو الغزلان، "استحقاق أيلول بين إعلان دولة أو تحريك المفاوضات".

^٨ - ملف خاصّ حول استحقاق أيلول: قيام الدولة الفلسطينية، موقع المنتدى الفتحاوي، ١٠/٧/٢٠١١؛

<http://www.fatehforums.com/showthread.php?t=347946&page=4>

^٩ - المرجع السابق.

^{١٠} - Mahmoud Abbas, "The Long Overdue Palestinian State", New York Times, 16/5/2011; http://www.nytimes.com/2011/05/17/opinion/17abbas.html?_r=2

ليست عضوا في الأمم المتحدة. أما سويسرا فقد انضمت إلى الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٢، ولكنها كانت دولة قبل انضمامها بزمّن بعيد. وإبان الحرب الباردة استُخدم حقّ النقض ضدّ طلبات دول كثيرة للانضمام للأمم المتحدة منها: إيرلندا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي، ولكن ذلك لا يعني أنها لم تكن دولا. ومع أنّ بعض الباحثين قد أشاروا إلى إمكانية توجيه منظمة التحرير وحلفائها إلى الجمعية العامة، ومطالبتها بأن تنتظر في أمر العضوية بموجب قرار (الاتحاد من أجل السلام) والذي يتسنى استخدامه حين يصل مجلس الأمن إلى طريق مسدود، غير أنّ ذلك يُعتبر إستراتيجية محفوفة بالمخاطر.

ولقد خلّصت محكمة العدل الدولية في قضية أهلية الجمعية العامة لقبول العضوية في الأمم المتحدة والتي نظرت فيها عام ١٩٥٠، إلى أنّ ميثاق الأمم المتحدة لا يضع مجلس الأمن في مركز تابع للجمعية العامة في مسائل عضوية الأمم المتحدة. وقالت المحكمة إنّ منح الجمعية العامة سلطة لقبول عضوية دولة ما دون وجود توصية من مجلس الأمن، يحرم المجلس من سلطة مهمة أوكلت إليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك رأت محكمة العدل الدولية أنّ قبول دولة في عضوية الأمم المتحدة عملا بالفقرة (٢) من المادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن أن يتحقّق بمقرّر صادرٍ عن الجمعية العامة إذا لم يوصِ مجلس الأمن بالقبول بسبب إخفاق الدولة المرشحة في الحصول على الأغلبية المطلوبة، أو بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين ضدّ قرارٍ يوصي بالقبول. وبالتالي فإنّه من المستبعد أن تصبح فلسطين عضوا في الأمم المتحدة إذا ما استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض ضدّ طلب انضمامها، وسيصبح وضعها مماثلا لوضع كوسوفو حيث تحوّل روسيا دون عضويتها، وتايوان حيث تحول الصين دون عضويتها^(١).

وفي ذات السياق يذهب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني إلى وجود فرق جوهري بين إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨، وبين المسعى الفلسطيني لاكتساب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة والحصول على اعترافٍ بها على كامل حدود عام ١٩٦٧؛ فالأول: تعبير عن ممارسة سياسية لحقّ طبيعيّ أصيل بفضله تمكّنت منظمة التحرير من سدّ الفراغ الذي ترتّب على فكّ الارتباط الأردني بالضفة الغربية، وأنّ الاعتراف الدوليّ الذي نتج عن ذلك الإعلان عزّز الوجود القانوني لدولة فلسطين وكثّف الوجود الفعليّ ولم ينشئه، وعليه اعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار (١٧٧/٤٣) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والذي تقرّر على إثره استعمال اسم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية. وأمّا الثاني: فهو تعبير عن الإرادة السياسية الفلسطينية لترجمة الحقّ الفلسطيني إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة خصوصا أنّ قرار التقسيم جاء منشئا لدولة إسرائيل وكاشفا للدولة الفلسطينية. ومن هنا سيكون التوجّه الفلسطيني إلى مجلس الأمن، وفي

١١ - قطّان، "دولة فلسطين: الحجة من أجل الاعتراف والعضوية في الأمم المتحدة".

حال الاصطدام بالفيتو الأميركي فالذهاب إلى الجمعية العامة للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة^(١٢).

ويرى الزعنون أنه لا بد من دعوة اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني إلى الاجتماع بأقصى سرعة، لأن الفلسطينيين ملزمون بالمرور عبرها وفق قراءات ثلاث لتأصيل اللجوء إلى صيغة متحدون من أجل السلام (Unity For Peace)، وأن يقترحوا وصف حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بالشكل الذي لا يتعارض مع قواعد قبول دولة جديدة في الأمم المتحدة، والبحث في كيفية الاستفادة من هذا القرار للانتصار على الفيتو الأميركي المتوقع، كما حصل بالنسبة إلى تغييب الاتحاد السوفياتي عن اجتماع مجلس الأمن الدولي فاستعملت الولايات المتحدة وحلفاؤها تلك الصيغة لحماية كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٠. كما برز في خضم هذا التحرك السياسي اتجاه ينصح بالأخذ بمثال سويسرا التي لجأت إلى صيغة أخرى هي (None Member State)، لكن الزعنون لا ينصح باللجوء إليها لأن المزاي في هذه الحالة لا تختلف كثيرا عن عضوية المراقب تحت اسم فلسطين التي يتمتعون بها حالياً^(١٣).

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد كتب مقالا في صحيفة الوطن السعودية قال فيه: لم نقرر التوجه إلى الأمم المتحدة كبديل عن المفاوضات، فما زلنا نؤكد أن المفاوضات ستبقى خيارنا الأول للوصول إلى السلام سواء قبل أيلول/سبتمبر أو بعده، بل وأكثر من ذلك فنحن نعتقد أن نجاحنا في هذا المحفل الدولي سيعزز فرص الدخول في مفاوضات جادة. فلقد أطلقنا مبادرتنا لنضع أمام الأمم المتحدة، القضية التي نشأت استنادا إلى قراراتها بدءاً من عام ١٩٤٧^(١٤).

يتضح مما قاله الرئيس عباس ولمن قرأ كلامه بنم عن أن الرجل لم يقل صراحة إن التوجه إلى الأمم المتحدة يعني نهاية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وإن ذلك التوجه ليس بديلا عن المفاوضات التي تبقى خيارا فلسطينيا جوهريا للوصول إلى تسوية سلمية. إذن خطة القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى الهيئة الدولية ليست إستراتيجية في حد ذاتها، وإنما تكتيك سياسي قد يُصيب وقد يفشل، والأساس هو المراهنة على خيار المفاوضات التي لم يحصل الفلسطينيون من خلالها سوى على السراب والوعد الخداعة.

وكان الرئيس عباس قد حسم الأمر في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قائلا إن التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة سيكون لمجلس الأمن للاعتراف بعضوية فلسطين الكاملة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧

^{١٢} - سليم الزعنون، "عوامل نجاح التوجه إلى الأمم المتحدة"، ٢٠١١/٩/١٤، فلسطينا، المكتب الصحفي الفلسطيني، الدنمارك؛ http://www.fateh.dk/index.php?option=com_content&view=article&id=20858:2011-09-14-10-10-27&catid=106:2010-07-11-20-43-39&Itemid=336

^{١٣} - المرجع السابق.

^{١٤} - محمود عباس، "لماذا نذهب إلى الأمم المتحدة؟"، صحيفة الوطن السعودية، ٢٠١١/٨/١٥، الوطن أو لاين؛ <http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=6955>

وعاصمتها القدس الشرقية، لكنه لم يتحدث عن الخيارات الأخرى المنوي اتخاذها بعد هذه الخطوة. وقال: إننا نسعى لنيل العضوية لنتمكن بعد ذلك من العودة إلى المفاوضات على أساس مرجعية واضحة أقرها العالم، نتفاوض من خلالها على قضايا الوضع الدائم المتمثلة في القدس والأجنيين والحدود والمياه والأمن والمستوطنات والأسرى وكذلك موضوع إنهاء الصراع. واعد الشعب الفلسطيني بأن النتائج التي ستتحقق أيًا كانت سنطرح أمام المؤسسات الفلسطينية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها؛ فالذهاب إلى الأمم المتحدة ليس الإستراتيجية الفلسطينية، وإنما جزء من هذه الإستراتيجية التي تهدف إلى إعادة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية وعلى حدود عام ١٩٦٧ إلى خارطة الجغرافيا من خلال المفاوضات ذات المرجعية الدولية المحددة. ومؤكداً على أن يكون التحرك الشعبي المساند للحركة السياسية سلمياً في الداخل والشّتات^(١٥).

لكن ما يُلفت النظر لمن سمع خطاب الرئيس عباس أو قرأه يخرج بحصيلة من الملاحظات، الأولى: إنه عندما تحدث عن أنّ الاعتراف بتلك الدولة سيكفل حقّ اللاجئين في العودة، لكنه لم يكن صريحاً في تحديد المنطقة الجغرافية لتلك العودة، وكان عليه تحديد ذلك صراحةً ليطمئن المتخوفون. والثانية: إنّ تكرار الرئيس عباس أنّ حدود الدولة الفلسطينية ستكون على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، يُلغي أيّ حقّ للفلسطينيين في المستقبل في المطالبة بدولة فلسطين على أساس قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧، وبالتالي لا حقّ للاجئين في العودة إلى الأراضي التي خرجوا منها، وإنما تكون العودة إلى الدولة الفلسطينية. والثالثة: إنه أكد أنّ الذهاب إلى الأمم المتحدة ليست خطوة إستراتيجية، الأمر الذي سبق وأن نوهنا إليه. والرابعة: وهي الأهمّ أنه كرّر عدّة مرات أنّ الهدف من التوجّه إلى الأمم المتحدة ليس بهدف إزالة الشرعية عن إسرائيل، مؤكداً أنّها دولة مُعترف بها لا يستطيع أحد التشكيك في شرعيّتها.

وفي المحصلة فقد بات ما يعرف بذلك الاستحقاق كورقة أخيرة في جعبة الرئيس عباس وفريقه لاستخدامها لا في مواجهة تعنت حكومة نتنياهو وتخليّ أوباما عنه فحسب، بل وفي المقام الأول لمواجهة السخط الشعبي الفلسطيني المتنامي وخاصةً بين ظهرانيه في الضفة الغربية؛ ذلك الشعب الذي صبر طويلاً على صاحب خيار التفاوض ثمّ التفاوض بعد أن أعطاه الفرصة تلو الفرصة، فبدأ صبره ينفد وهو يشاهد الشعوب العربية من حوله تنور وتحاسب الأنظمة التي فشلت في أن تكون على مستوى آمال شعوبها وتطلّعاتها^(١٦). وفوق ذلك فقد فقدت منظمة التحرير شرعيّتها ومصداقيّتها في أعين الكثير من الفلسطينيين

^{١٥} - وكالة سما الإخبارية، "الرئيس عباس: ذاهبون إلى مجلس الأمن ونسعى لنيل العضوية في الأمم المتحدة على حدود عام ١٩٦٧"، ٢٠١١/٩/١٤؛

<http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=105544>

^{١٦} - حسن شاهين، "استحقاق أيلول: من يُنزل أبو مازن عن الشجرة؟"، ٢٠١١/٨/٩، موقع الموقف، التابع لقوات العاصفة، تيار المقاومة والتحرير، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)؛

في فلسطين والشّتات، خصوصاً بعد أن نشرت قناة الجزيرة الفضائية وصحيفة (الغارديان) البريطانية (وثائق فلسطين)، التي أبرزت استعداد القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات كبيرة بشأن حقوق الفلسطينيين. ولعلّ ذلك يفسّر سبب اتخاذ القيادة موقفاً أكثر تشدداً حيال مسألة الاعتراف بالدولة بعدما أدركت أخيراً أنها استنفدت خيار المفاوضات؛ فالشروط الدنيا التي وضعتها إسرائيل للقبول بدولة فلسطينية هي أقلّ بكثير ممّا يمكن أن تقبل به أيّ قيادة فلسطينية^(١٧).

وفي خطاب الرئيس عباس الذي أدلى به في الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لنا أن نركّز على بعض الفقرات المهمة التي جاءت فيه، أولاً: "ولأننا نؤمن بالسلام... وفي ظلّ غياب العدل المطلق فقد اعتمدنا طريق العدل النسبي، العدل الممكن والقادر على تصحيح جانب من الظلم التاريخي الفادح الذي ارتكب بحق شعبنا؛ فصادقنا على إقامة دولة فلسطين فوق ٢٢% فقط من أراضي فلسطين التاريخية، أي فوق كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧". وثانياً: "... والتوصّل إلى حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار (١٩٤)، كما نصّت عليه مبادرة السلام العربية التي قدّمت رؤية الإجماع العربيّ لأسس إنهاء الصراع العربيّ-الإسرائيليّ". وثالثاً: "تمسّك منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينيّ بنبذ العنف ورفض وإدانة جميع أشكال الإرهاب وخاصة إرهاب الدولة...". ورابعاً: "التمسّك بخيار التفاوض للتوصّل إلى حلّ دائم للصراع وفق قرارات الشرعية الدولية...". وخامساً: "إنّ شعبنا سيواصل مقاومته الشعبية السلمية للاحتلال الإسرائيليّ وسيواصل الاستيطان والابرتهايد وبناء جدار الفصل العنصري"^(١٨).

فرغم التأثير العاطفيّ الذي شحّن به الرئيس عباس خطابه مع أهميته، لكن النّقاط الخمس التي أوردناها تبقى في حاجة إلى بعض التحليل. **فالنقطة الأولى:** لا ندري عن أيّ عدل نسبيّ تحدّث الرئيس عباس، هل المطلوب من الضحية أن تقنع بالفتات من حقّها المغتصب؟ **والنقطة الثانية:** وهي غاية في الخطورة وهو ما حدّر منه الكثيرون بأنّ حلّ قضية اللاجئين أو حقّ العودة سيكون متجزئاً؛ فعبارة الرئيس ساطعة سطوع الشّمس بأنّه حلّ عادل ومتفق عليه. وليته توقّف عند ذلك بل اعتبر حلّ تلك القضية سيكون كما نصّت عليه المبادرة العربية سواء التي أعلنت في عام ١٩٨٢ أو في عام ٢٠٠٢، والتي نصّت على حلّ عادل لقضية اللاجئين والتّعويض لمن لا يرغب في العودة. والخشية أن يكون الاتّفاق الفلسطينيّ الإسرائيليّ على عودة 100,000 لاجئ على مدار ١٠ أعوام، هو ذلك الحلّ العادل لتلك القضية. وفيما يخصّ **النقطتين الثالثة**

<http://almawqef.com/spip.php?article3526&lang=ar>

^{١٧} - قطّان، "دولة فلسطين: الحجّة من أجل الاعتراف والعضوية في الأمم المتحدة".

^{١٨} - شبكة فلسطين، شبكة الشعب الفلسطينيّ الموحد، "خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة"، ٢٣/٩/٢٠١١؛

<http://our-pal.com/news.php?action=view&id=4132>

والخامسة ونظرا لارتباطهما العضوي: فإذا كانت منظمة التحرير متمسكة بنبذ العنف والإرهاب فهذا شأنها لكن أن يتم إجبار الشعب الفلسطيني على التخلي عن نضاله ضد الاحتلال فذلك غير مقبول؛ فهل المقاومة الشعبية السلمية ستعيد الأوطان، فلو كان الأمر كذلك لم تحررت البلدان في كافة أنحاء المعمورة ونالت استقلالها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن آخر نموذج حصل على الاستقلال وإن كان انفصاليا هو دولة جنوب السودان؛ فهل حصلت تلك الدولة على استقلالها بالمقاومة الشعبية أم بذل سكانها الدم للحصول على الاستقلال منذ ستة عقود؟ **أما رابعا:** فهي تؤكد ما ذهبنا إليه من أن خطوة الرئيس عباس كانت تكتيكية وليست إستراتيجية؛ فالأساس هو المفاوضات حصل الفلسطينيون على عضوية لدولتهم أم لم يحصلوا.

لكن الثابت ولا فكاك منه أن اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ فرّق بين النازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧ وبين اللاجئين عام ١٩٤٨؛ فالقناة الأولى تحدّد اللجنة الرباعية قواعد عودتهم مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى. أما الفئة الأخيرة فإن المفاوضات بشأنها مؤجلة ودون قصر اللاجئين على العرب فقط، بل يمكن أن تشمل هذه الفئة اليهود الذين غادروا البلدان العربية^(١٩). كما أن الاتفاق المذكور خصّ فقط قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨)، بينما لم يأت الاتفاق على ذكر بقية القرارات الدولية الأخرى، سواء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الصادرة عن مجلس الأمن، وهي المتعلقة بكافة جوانب القضية الفلسطينية وأهمها القرار رقم (١٨١) المتعلّق بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، والقرار رقم (١٩٤) والمتعلّق بعودة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ إلى ديارهم أو تعويضهم. وبالتالي فإنّ ذلك الاتفاق لم يحدّد التزاما ضمن القرار (١٩٤) بعودة هؤلاء اللاجئين بل ترك ذلك البند لإسرائيل تحديد تعاملها مع هذه القضية على النحو الذي تراه مناسبا لها^(٢٠).

وفيما يخصّ الطلب الذي قدّمه الرئيس عباس لنيل عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، فقد جاء فيه بالنص: "يُقدّم طلب العضوية هذا بناءً على الحقوق الطبيعية والشرعية والتاريخية للشعب الفلسطيني، واستنادا إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي يحمل الرقم ١٨١ (II) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وكذلك إعلان استقلال دولة فلسطين بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، واعتراف الجمعية العمومية بهذا الإعلان من خلال قرار (١٧٧/٤٣) الصادر بتاريخ ١٥ كانون الأول من العام ١٩٨٨"، كما جاء في تصريح دولة فلسطين المرفق مع الطلب بأنّ "طلب عضوية فلسطين يأتي انسجاما مع حقوق

^{١٩} - طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات. ط١، بيروت، دار الشروق، ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، ص ٦٠-٦٢.

^{٢٠} - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تطور مفهوم وتطبيقات الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ هزيمة حزيران (يونيه) ١٩٦٧، إلى إعلان المبادئ في أوسلو/أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، غزة، وثائق وإصدارات اللجنة الثقافية المركزية، ٢٠٠٤، ص ٨-٩.

اللّاجئين الفلسطينيين استنادا إلى القانون الدولي، وقرارات الأمم المتّحدة ذات العلاقة بما في ذلك قرار الجمعية العموميّة رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨^(٢١).

من جانبه قال الدكتور صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعضو اللّجنة المركزيّة لحركة فتح، إنّ الاعتراف بدولة فلسطين سيحدّد مرجعية المفاوضات في إطار الأمم المتحدة ضمن إطار قانونيّ وجدول زمنيّ محدّد، وأنّ الاعتراف بفلسطين كدولة سيجعل حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ حقّاً شرعيّاً وليس منّة بيد المحتلّ. وأشار إلى أنّ فلسطين أيضا ستصبح دولة كاملة العضويّة في جميع المؤسّسات والمنظّمات العالمية، ومن هنا يصبح على الفلسطينيين مساءلة إسرائيل^(٢٢). وكان عريقات قد أكّد أنّ التوجّه إلى الأمم المتحدة كان خطوة لاحقة في سلسلة خطوات وضعتها القيادة الفلسطينيّة كبديل لفشل المفاوضات التي حدّد لها المجتمع الدوليّ عبر الرباعيّة الدولية عاما لإتمامها تنتهي هذا العام. ولذلك فمن حقّ الفلسطينيين طرح البديل ومن واجب المجتمع الدوليّ الوقوف إلى جانب الشعب الذي أحتلت أرضه، لافتا إلى خطواتٍ أخرى ستتبع تلك الخطوة في سياق الخطّة الفلسطينيّة التي أقرتها القيادة^(٢٣).

يتّضح ممّا سبق ذكره ورغم تناغم موقف حركة فتح مع خطوة الرئيس عباس، التناقض بين موقف حركة فتح وما قاله الرئيس عباس؛ فحركة فتح ترى في خطوة الاستحقاق بديلا إستراتيجيا لفشل المفاوضات التي حدّد لها المجتمع الدوليّ عبر الرباعيّة الدولية عاما لإتمامها تنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وليس كخطوة تكتيكيّة لاستمرار المفاوضات كما أعلن الرئيس عبّاس. وكان عزّام الأحمد عضو اللّجنة المركزيّة في حركة فتح والمقرّب من الرئيس عبّاس، قد قال بعد خطاب الأخير في الأمم المتّحدة، إنّّه في حال فشل الحصول على عضويّة كاملة لفلسطين فستكون السّلطة الفلسطينيّة القائمة سلطنة وهميّة؛ لذلك لا يوجد مبرر لاستمرارها^(٢٤).

وثمة نقطة أخرى لكنّها مهمّة، فمن خلال الاطّلاع على الأسس القانونية الداعمة للاعتراف بالدولة الفلسطينيّة الصّادر عن مكتب المفاوضات بالسلطة الفلسطينيّة، والذي قدّم له الدكتور صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينيّة ورئيس الوفد الفلسطينيّ لمفاوضات الوضع النهائيّ وذلك في آب

^{٢١} - وكالة مآ الإخبارية، "النص الكامل لطلب دولة فلسطين نيل العضوية في الأمم المتحدة"، ٢٦/٩/٢٠١١؛

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=423765>

^{٢٢} - وكالة النهار الإخبارية، "عريقات: الاعتراف بفلسطين سيحدّد مرجعية المفاوضات"، ٤/٩/٢٠١١؛

<http://www.alnaharnews.net/ar/news.php?maa=View&id=55297>

^{٢٣} - ملف خاصّ حول استحقاق أيلول: قيام الدولة الفلسطينيّة.

^{٢٤} - موقع دنيا الوطن، "حلّ السلطة على الطاولة رسميا للمرة الأولى: السلطة أمام ٣ خيارات في حال عدم الحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة"، ٢٤/٩/٢٠١١؛

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/09/24/193103.html?wvwm_source=mailinglist

(أغسطس) ٢٠١١، لم نلاحظ أو نقرأ فيه كلمة واحدة تذكر القرار الدولي (١٩٤)، أو اللاجئين الفلسطينيين أو حق العودة^(٢٥).

ثانياً: مواقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية

كعادة فصائل منظمة التحرير على اختلاف مشاربها في عدم اتخاذ أيّ موقف متصلّب من القيادة الفلسطينية عندما كانت تتخذ قرارات مصيرية بشأن القضية الفلسطينية؛ فقد دعمت تلك الفصائل خطوة الرئيس عباس قبل تقديمه لطلب عضوية الدولة الفلسطينية وبعده، ورأت أنّ من شأنها إعادة القضية الفلسطينية إلى مسارها الأول كقضية نضالية كفاحية تستند أساساً إلى شرعية تاريخية وشعبية، ثمّ إلى شرعية القرارات الأممية ذات العلاقة.

فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحدّثت عن إمكانية توظيف فرصة الإعلان عن دولة فلسطينية؛ لتصبح نقطة بداية لحركة مقاومة شعبية تضع حدّاً لعملية المفاوضات التي لم تجلب أيّ نتيجة حتى اللحظة. وأكدت الجبهة أنّ خطاب الرئيس خطوة في الاتجاه الصحيح، تصلح لأن تكون أساساً يُبنى عليه لتوحيد الموقف الفلسطيني المتمسك بالثوابت وحقّ تقرير المصير^(٢٦).

وبالنسبة إلى المتخوفين من أن يشكّل قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية خطراً على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى حقّ العودة، فإنّ أنور جمعة عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، يرى أنّ الاعتراف بالدولة سيعزّز مكانتها التي كانت وستظلّ هي المرجعية العليا للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده حتى تحقيق كامل أهدافه الوطنية في الحرية والعودة والاستقلال وهي مرجعية السلطة والدولة. أمّا حقّ العودة للاجئين فهو حقّ كفلته المواثيق والقوانين الدولية وفي مقدمتها القرار (١٩٤) الذي يكفل عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم مع تعويضهم عن سنوات المعاناة وعن خسائرهم المعنوية والمادية، وهذا يعني بكلّ وضوح أنّ حقّ العودة لا ينحصر في دولة الجنسية - أي الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ - وإنما يشمل محلّ الإقامة العادية أيضاً، وما يعنيه ذلك من أن عودة اللاجئ تتمّ فقط بعودته إلى المكان الذي طُرد وشُردّ منه. كما أنّ حقّ العودة بالإضافة إلى كونه حقّاً جماعياً فهو أيضاً حقّ شخصي لا يسقط

^{٢٥} - مكتب المفاوضات بالسلطة الفلسطينية، الأسس القانونية الداعمة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، آب ٢٠١١.

^{٢٦} - زياد خليل أبو زباد، "لماذا إعلان دولة فلسطين في شهر سبتمبر؟"، ١٧/٨/٢٠١١، Middle East Post؛

<http://www.middleeastpost.com/3265/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%9F>؛

وبيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١١.

بالتقدم، ولا يملك أحد التنازل عنه، وبالتالي لا خوف على حق العودة من التوجّه إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية^(٢٧).

وعن موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من خطوة الاستحقاق أوضح القياديّ صالح زيدان، الأهمية السياسيّة لحسم الموقف الفلسطينيّ وضرورة التحرك الدوليّ لتوسيع دائرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، من أجل التوجّه إلى مجلس الأمن والجمعية العموميّة للأمم المتحدة لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية والحصول على عضويّة فلسطين في الأمم المتحدة^(٢٨). وبعد إلقاء الرئيس عباس كلمته في الأمم المتحدة، تحفّظت الجبهة الديمقراطية على بعض جزئيّات الخطاب رغم تأييدها لخطوة الذهاب إلى الأمم المتحدة. فمع تأكيد عضو لجنّتها المركزية عصام أبو دقة تأييد خطوة التوجّه إلى الأمم المتحدة، والاتفاق مع ما جاء في ديباجة خطاب الرئيس، إلّا أنّ ثمة تراجعاً في موضوع المحدّدات والمرحلة المقبلة، خاصّة فيما يتعلّق بالعودة إلى المفاوضات وتحقيق التوافق على القرارات الدولية، باعتبار أنّ هناك قرارات واضحة ومطلوب تنفيذها. كما رأى أبو دقة أنّ هناك تراجعاً في خطاب عباس من التمسك بالقرار (١٩٤) الخاصّ بعودة اللاجئين، عندما تحدّث عن حلّ عادل ومتفق عليه باعتبار أن ذلك يفتح الباب أمام عدم التطبيق الأمين للقرار. كما سجّل تحفظاً على موضوع الإرهاب والعنف معتبراً أنّ من حقّ الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال سواء بالمقاومة المسلّحة أو الشعبيّة^(٢٩).

كما أكّد الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية الدكتور واصل أبو يوسف، أنّ ذلك الاستحقاق والتحضير له يتطلّب منا كفلسطينيين مزيداً من العمل والعطاء والتلاحم، وتراكم النضال والإنجاز، والتمسك بالمقاومة الشعبيّة طريقاً لتحرير الأرض واستعادة الحقوق المشروعة لشعبنا في الحرية والاستقلال والعودة^(٣٠). وأشاد حزب فدا بخطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أنّ الخطاب ركّز على الثوابت الفلسطينية وفي مقدّمتها قضية اللاجئين والأسرى والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية^(٣١). كما أشاد حزب الشعب الفلسطينيّ بالخطاب معتبراً إيّاه شاملاً ومؤكّداً

^{٢٧} - أنور جمعة، "استحقاق أيلول بين التأييد والمعارضة"، ٢٠١١/٩/٢، وكالة معا الإخبارية؛

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=417217>

^{٢٨} - صحيفة القدس، "الديمقراطية: الاتفاق مع القيادة المصرية لدعوة مسؤولي القوى لبحث آليات تنفيذ اتفاق المصالحة خلال الأيام القادمة"، ٢٠١١/٧/٢٨

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/283428>

^{٢٩} - الجزيرة نت، "تباين ردود الفصائل على خطاب عباس"، ٢٠١١/٩/٢٤؛

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2217FC6F-C7C9-4C74-957C-1690F892C99F.htm?GoogleStatID=9>

^{٣٠} - موقع دنيا الوطن، "الدكتور واصل أبو يوسف: استحقاق أيلول يتطلب منا كفلسطينيين مزيداً من الجهد والعطاء"، ٢٠١١/٧/٢٨؛ <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/07/28/182319.html>

^{٣١} - بيان صادر عن دائرة الإعلام والثقافة بحزب فدا حول خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١١/٩/٢٣.

على التمسك بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقّه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحلّ قضية اللاجئين طبقاً للقرار (١٩٤) (٣٢).

ثالثاً: موقف الحركات الإسلامية

كان موقف حركة حماس من استحقاق الدولة الفلسطينية هو آخر المواقف الحزبية والتنظيمية التي تمّ الإعلان عنها، وذلك بعد أن ألقى الرئيس عباس خطاباً وجهه إلى الشعب الفلسطيني في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وموقف حماس هذا عبّرت عنه وزارة الخارجية في حكومة غزة بعد أن أنهى الرئيس عباس خطابه المذكور مباشرة، معتبراً أنّ ذلك الخطاب لم يحمل مضموناً جديداً واحتوى على توقعات ووعود دون تقديم ضمانات حقيقية تؤكد إمكانية ترجمة مثل هذا التوجّه إلى حقيقة وواقع. ومن حيث المبدأ فإنّ الشعب الفلسطيني ناضل وقدم كل التضحيات من أجل الحصول على دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف وحقّ عودة اللاجئين، وأيدنا كلّ جهد يصبّ في هذا الاتجاه (٣٣). وكان القيادي في الحركة ورئيس كتلتها البرلمانية الدكتور خليل الحية قد قلّل من أهمية توجّه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، واصفاً ذلك بأنه وهم لن يتحقّق منه شيء يخدم القضية الفلسطينية (٣٤). وفي المقابل فقد أكدّ القيادي في حركة حماس الدكتور أحمد يوسف أنّ حركته لن تقف في وجه ذلك الاستحقاق بل ستراقب وتنتظر ما سيحمله من نتائج؛ فإذا تحقّق فهو كسب للفلسطينيين جميعاً وسينقلنا إلى مرحلة متقدمة في قضية سرعة إنجاز المصالحة، وأنّه شخصياً يدعم هذا التحرك وتلك الخطوة، وكان يجب القيام بها منذ زمنٍ طويل (٣٥). بل ووصل الأمر ببوسف في مقابلة له مع إذاعة صوت فلسطين في ١٨ أيلول/سبتمبر للإعراب عن استيائه من موقف حركته المعارض لذلك التوجّه، والمصرّ على منع الفعاليات الشعبية الداعمة لهذه الخطوة في قطاع غزة، معرباً عن استيائه من معارضة حركته لتلك الخطوة ودعاها إلى

٣٢ - بيان صادر عن حزب الشعب الفلسطيني حول خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٤/٩/٢٠١١.

٣٣ - موقع دنيا الوطن، "تصريح صادر عن وزارة الخارجية والتخطيط بخصوص خطاب عباس"، ١٦/٩/٢٠١١؛

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/09/17/190335.html>

٣٤ - موقع فلسطين الآن، "حماس: استحقاق أيلول وهم لن يتحقّق منه شيء"، ١/٨/٢٠١١؛

<http://paltimes.net/details/news/1486/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%8A%D9%84%D9%88%D9%84-%D9%88%D9%87%D9%85-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%85%D9%86%D9%87-%D8%B4%D9%8A%D8%A1.html>

٣٥ - أرض كنعان الإخبارية، "حماس لن تقف في وجه استحقاق أيلول"، ١٤/٩/٢٠١١؛

<http://knspsal.net/arabic/index.php?act=Show&id=28173>

مراجعة مواقفها^(٣٦). وفوق هذا وذاك وصل الأمر بيوسف للقول قبيل يوم واحد من موعد تقديم الطلب الرسمي لعضوية فلسطين، موجهاً كلامه للرئيس عباس: يا سيادة الرئيس... عليك أن تعلم أن قلوبنا يوم الجمعة ستكون معك^(٣٧).

وفي خطوة أخرى تثير اللغط والتساؤل، فقد اتفقت حركتا فتح وحماس في قطاع غزة على عدم التظاهر والنزول إلى الشارع بعد تقديم طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة^(٣٨). وفي خطوة أخرى لافتة للنظر فإن الدكتور ناصر الدين الشاعر نائب رئيس الوزراء السابق، والمقرب من حركة حماس كان قد أجرى اتصالاً مع الوفد الرئاسي في نيويورك عشية إلقاء الرئيس عباس كلمته في الأمم المتحدة، ثمن فيها موقف القيادة والرئيس في حق الشعب الفلسطيني في الحصول على اعتراف الدولة الفلسطينية. وقال الشاعر للرئيس عباس: "لست وحدك فلا تقل يا وحدنا"^(٣٩).

ومن خلال مطالعة موقف حماس من استحقاق الدولة الفلسطينية تتبين لنا عدة أمور؛ فالقارئ لما ذكره الدكتور أحمد يوسف لا يجد كثير عناء في الوصول إلى نتيجة مفادها أن ثمة انقساماً داخل حركة حماس، فإن كان البعض من قادة الحركة يقلل من شأن الاستحقاق، ففي المقابل فإن البعض الآخر يباركه ويدعمه بقوة تفوق تأييد رموز السلطة الفلسطينية له. فهل نحن مقبلون على مرحلة تشهد فيها حركة حماس نوعاً من التفسخ السياسي بين قياداتها؛ فالحركة كجسم سياسي تأخرت في اتخاذ موقف رسمي من ذلك الاستحقاق، وهذا أمر يؤخذ عليها. لكن يبقى السؤال: لماذا تأخرت حماس في إعلان موقفها حتى موعد خطاب الرئيس عباس؟ وهل كانت تتوقع أن يقول شيئاً يختلف عما قاله؟ فمن يقرأ تصريح وزارة الخارجية التابعة لحماس لا يجد فيه رفضاً مطلقاً لخطوة الرئيس عباس، بدلالة عبارات التصريح بأن الشعب الفلسطيني ناضل وقدم كل التضحيات من أجل الحصول على دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف وحق عودة اللاجئين، وتأييد حماس لكل جهد يصب في هذا الاتجاه. وإنما تختلف حماس مع الرئيس بأن خطابه لم يحمل مضموناً جديداً وإنما تضمن توقعات ووعوداً دون تقديم ضمانات حقيقية تؤكد إمكانية ترجمة مثل هذا

^{٣٦} - فلسطينا، المكتب الصحفي الفلسطيني، الدنمارك؛ <http://www.fateh.dk>

^{٣٧} - فلسطينا، المكتب الصحفي الفلسطيني، الدنمارك، "استحقاق سبتمبر: ضرورات الموقف الفلسطيني الموحد"، ٢٢/٩/٢٠١١؛

http://www.fateh.dk/index.php?option=com_content&view=article&id=21304:2011-09-22-11-20-40&catid=107:2010-07-11-20-44-16&Itemid=337

^{٣٨} - وكالة سما الإخبارية، "حماس وفتح في غزة تتفقان على عدم التظاهر والنزول للشارع في أيلول"، ١٩/٩/٢٠١١؛ <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=105851>

^{٣٩} - وكالة سما الإخبارية، "د. ناصر الشاعر مخاطباً الرئيس عباس: لست وحدك فلا تقل يا وحدنا"، ٢٣/٩/٢٠١١؛

<http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=106200>

التوجّه إلى حقيقةٍ وواقع. وعدم سماح حماس بتظاهرات سواء مؤيدة أو رافضة لذلك الاستحقاق، يؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك بأنّ الحركة حسمت أمرها، فلا هي مؤيدة لها ولا هي معارضة لها في المطلق.

وبناءً عليه فإننا نستنتج ممّا سبق أنّ حماس كحركة مقاومة لا تعارض خطوة التوجّه إلى الأمم المتحدة، ولكنها كانت تتوقع من الرئيس عباس التحدّث عن الضمانات اللازمة لتحقيقها وما سيجري عليها. فإنّ كان البعض قد عدّ تأخّر ردّ حماس على تلك الخطوة كنوعٍ من السلبية السياسية (موقف اللا موقف).

وكرّد فعل لحركة حماس على خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة وفي خطوة تعتبر تراجعاً عن موقفها المتذبذب قبل هذا الخطاب وإن لم يصل إلى حدّ رفض الخطوة تماماً، اعتبرت الحركة أنّ الخطاب جاء (فارغ المضمون) بسبب تمسّكه بخيار التفاوض مع إسرائيل. وقال سامي أبو زهري المتحدث باسم الحركة إنّ الخطاب كان عاطفياً نجح في تفصيل المعاناة الفلسطينية، ولكنه فشل في تحديد وسائل المواجهة حين ربط توجّهه إلى الأمم المتحدة بالتفاوض مع الاحتلال وهو ما جعلها خطوة فارغة المضمون^(٤٠). كما انتقدت حركة حماس تقديم عباس طلب العضوية واصفةً إياه بخطوة أحادية وشكلية وغير مدروسة، وبأنّها خطوة تكتيكية لتحسين شروط التفاوض^(٤١). فما دامت حماس تعتبر الخطوة أحادية الجانب وشكلية، فلم تنتظرت هذا الوقت كلّه لتعبّر عن موقفها؛ فحماس يبدو أنّها لا تعارض الخطوة ولكنها غاضبة لعدم مشاورتها في اتخاذها.

ومع مرور الوقت بعد خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، أصبحت تصريحات حركة حماس ومواقفها أكثر وضوحاً؛ فإسماعيل هنية رئيس حكومة غزة قال في ٣٠ أيلول/سبتمبر، إنّ الشعب الفلسطيني قاتل وجاهد أكثر من ٦٠ عاماً من أجل تحرير الأرض وإقامة الدولة وعاصمتها القدس، ولكن ما نرفضه هو أننا لا يمكن أن نقبل بدولةٍ مقابل التنازل عن شبرٍ من أرض فلسطين أو الحقوق الثابتة خاصة حقّ العودة. وأضاف: إنّ حركته مع إقامة الدولة الفلسطينية على أيّ أرض محرّرة ولكن دون الاعتراف بالاحتلال أو التنازل عن شبرٍ من أرض فلسطين كونها أرض وقف إسلامي لا يمكن لأحد التصرّف فيها، وأنّ التحرك الذي يجري الآن بشكل منفرد ودون مشاورات وتوافق وطني، هو اعتراف بالكيان الإسرائيلي على ٧٨% من أرض فلسطين سيصل إلى طريق مسدود^(٤٢).

^{٤٠} - وكالة سما الإخبارية، "حماس تصف خطاب الرئيس عباس بـ "الفارغ من المضمون"، ٢٣/٩/٢٠١١؛ <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=106218>

^{٤١} - روسيا اليوم، "حماس: تقديم طلب العضوية خطوة أحادية وشكلية وغير مدروسة"، ٢٣/٩/٢٠١١؛ http://arabic.rt.com/news_all_news/news/567414/

^{٤٢} - وكالة سما الإخبارية، "هنية: لا يمكن أن نقبل بدولةٍ مقابل التنازل عن شبرٍ من أرضنا أو أيّ حقّ من حقوقنا"، ٣٠/٩/٢٠١١؛ <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=106886>

أمّا موقف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين فقد كان مغايراً لموقف حركة حماس؛ فقد رفضت الخطوة الفلسطينية جملةً وتفصيلاً، حيث قلل ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان أبو عماد الرفاعي من أهمية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لنزع اعتراف بالدولة الفلسطينية المرتقبة. وأنّ حركته ترفض مبدأ إعادة الأرض الفلسطينية بالتجزئة، لذلك هي متمسكة بحق الفلسطينيين في أراضيهم الواقعة من البحر إلى النهر والتي تضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨^(٤٣).

كما قلل الدكتور محمد الهندي عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، من جدوى الاعتراف بدولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧. وعدّ الهندي بعض الملاحظات المهمة على خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية التي وصفها بالمنفردة من قبل الرئيس عباس منها: أنّ تطبيق المصالحة أجل أو توقّف انتظاراً لنتائج ذلك الاستحقاق، ما يعني أنّ ذلك الاستحقاق يأتي ضمن سياق التسوية وفق فهم السلطة الفلسطينية ورئيسها. وأبدى تخوّفاً من أن يعود المفاوضات الفلسطيني إلى المفاوضات حول حلّ الدولتين مع تبادل للأراضي خصوصاً مع تواتر تصريحات وتأكيدات من القيادة الفلسطينية على ذلك ممّا يُعدّ تراجعاً جديداً من جانبها. وقال إنّ أمام كلّ المعطيات المتوافرة الآن فإنّ هناك معنى واحداً وهو أنّ التوجّه إلى إعلان الدولة الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة، سيكون ضمن سياق عملية التسوية وليس تمرّداً عليها، مؤكّداً أنّ تصريحات الرئيس عباس بشأن عودته للمفاوضات بعد هذا التوجّه دليل على انخراطه في عملية التسوية وعدم رغبته في الخروج منها. كما تطرّق لمخاطر طرح فكرة إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مع ما يترتب على ذلك من تهديد للهوية الفلسطينية لآلاف اللاجئين الذين شردوا عام ١٩٤٨^(٤٤).

كما اعتبر الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الدكتور رمضان عبد الله شلح أنّ خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية تجيء نتيجة إحساس بالفشل واليأس من مسار التسوية، مضيفاً أنّه إذا أراد البعض أن ينشغل في دولة على -أو في- حدود ١٩٦٧؛ ففلسطين بالنسبة إلينا هي كلّ فلسطين وعاصمتها القدس^(٤٥). وكرّد فعل على خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، انتقد نائب الأمين العام للحركة زياد النخالة الخطاب الذي وصفه بأنّه خطاب عاطفيّ بامتياز، ويأنّ المستقبل للشعب الفلسطيني لأنّه صاحب الحق^(٤٦).

^{٤٣} - موقع لاجي نت، لقاء مع "أبو عماد الرفاعي" بعنوان: "استحقاق أيلول لن يجدي نفعاً لعدم التزام (إسرائيل) بالقرارات الدولية"، ٦/٨/٢٠١١؛ www.laji-net.net

^{٤٤} - موقع فلسطين اليوم، "دكتور الهندي: استحقاق أيلول يأتي ضمن سياق التسوية ولا نية للسلطة للتمرد على أوصلو"، ١٠/٩/٢٠١١؛ <http://paltoday.ps/arabic/News-118218.html>

^{٤٥} - موقع أخبار فلسطين، "الدكتور شلح: التوجّه للأمم المتحدة يأتي نتيجة إحساس بالفشل واليأس"، ١٧/٩/٢٠١١؛ <http://www.psnews.ps/index.php?act=Show&id=51229>

^{٤٦} - الجزيرة نت، "تباين ردود الفصائل على خطاب عباس".

رابعاً: موقف المستقلين

جرت في الآونة الأخيرة الكثير من النقاشات والمجادلات في الساحة الفلسطينية، حول طلب العضوية للدولة الفلسطينية. وتساءل العديدون عما قد يجلبه هذا الاعتراف، بينما البعض الآخر جادل وعارض هذه الخطوة لأنهم يرفضون مبدأ إعلان الدولة على الأراضي التي أُحتلت عام ١٩٦٧. فما زال ثمة نوع من التردد فيما بين من يعملون على هذا العمل الدبلوماسي حيث لا يوجد اتفاق على الخطوات التي يجب أن تُتخذ بالتزامن مع ذلك الاستحقاق وبعده؛ فثمة من يطالب بتحريك شعبي سلمي واسع يشمل جميع الأراضي الفلسطينية، ليتحول إلى مقاومة سلمية مستمرة حتى إنهاء الاحتلال، وثمة البعض الآخر الذي لا يرغب في أي نوع من الاحتكاك مع سلطات الاحتلال الإسرائيلية لمنع تدهورٍ قد يؤدي إلى سقوط شهداء جدد في الشعب الفلسطيني. فالحراك الدائر في الأراضي الفلسطينية وخارجها بين النخب والمتقنين وكافة المعنيين يأتي على خلفيات عدة من أهمها، عدم الشعور بالثقة في القيادة الفلسطينية، وذلك بسبب غياب الشفافية وعدم الوضوح في العديد من القضايا^(٤٧).

ويرى البعض أن السلسلة الطويلة من خيبات الأمل التي تعرض لها المفاوضات الفلسطينية وانسداد أفق مسار التسوية وغياب المرجعية الدولية والحاجة إلى تحقيق إنجازٍ ما ولو كان معنوياً، كانت وراء فكرة ذلك التوجه لإعلان الدولة الفلسطينية وأخذ العضوية الكاملة، ولتحقيق هذا الهدف كان من الضروري إنهاء الانقسام الفلسطيني دون القيام بإجراءات تثير الغضب الإسرائيلي والأميركي^(٤٨).

من جانبه يتفهم إبراهيم أبراش خطوة الرئيس عباس بإعادة القضية الفلسطينية للأمم المتحدة وبياركها لأنها من وجهة نظره خطوة عاقلة وواقعية، لأن تدويل القضية يعتبر تصحيحاً لخطأ بدأ منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ واستمر أكثر من ثمانية عشر عاماً من المفاوضات العبيثة، عبيثة ليس لأن مبدأ المفاوضات مرفوض بل لأنها كانت مفاوضات دون مرجعية وطنية جامعة ودون مرجعية دولية، ودون حتى مرجعية اتفاقية محددة؛ ولذلك إعادة القضية للأمم المتحدة تُعدّ اعترافاً بخطأ حتى وإن كان اعترافاً متأخراً. ولكن ومن باب التفكير والاستدراك وليس من باب التشكيك فإن قلقاً ينتاب الفلسطينيين من طريقة إدارة ملف ذلك الاستحقاق، والخشية أن يؤدي سوء إدارته وغياب الرؤية الواضحة للهدف من الذهاب إلى الأمم المتحدة، إفقاده أهميته وإفقاده قوة الدافعية قبل الوصول إلى التاريخ المحدد^(٤٩).

^{٤٧} - رشيد شاهين، "استحقاق أيلول ما بين الشفافية والغموض والمبالغة والتشكيك"، ٢٠١١/٩/٩، شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين)؛ <http://www.amin.org/articles.php?t=opinion&id=15626>

^{٤٨} - وائل سعد، "إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات"، ٢٠١١/٨/٧، موقع ق جنوبية؛ <http://www.janoubia.com/modules.php?name=News&file=article&sid=13585>

^{٤٩} - إبراهيم أبراش، "حتى يكون أيلول (استحقاقاً)"، ٢٠١١/٦/١٥، موقع بانيت؛ <http://www.panet.co.il/online/articles/63/68/S-416223,63,68.html>

من جانبه كشف الأكاديمي القانوني الدكتور محمد أبو هاشم الباحث الفلسطيني في جامعة (يورك) البريطانية في بحثٍ مفصّل له بما لا يدع مجالاً للشكّ، أنّ ذلك الاستحقاق ما هو إلّا فخّ سياسيّ تُستدرج إليه القيادة الفلسطينية من أجل تصفية القضية الفلسطينية. ونظراً لأهمية ما يقوله أبو هاشم فإننا نقتبس من دراسته ثلاث نقاط خطيرة ستترتب على إعلان الدولة، الأولى: إنّ إعلانها سيترتب عليه إسقاط حقّ العودة للأجانب الفلسطينيين؛ فاللاجئ في حالة إعلان الدولة سيمنح الجنسية الفلسطينية ممّا سيترتب عليه سقوط صفة اللاجئ عنه بموجب القانون الدوليّ، أمّا في حالة عدم منح اللاجئين الجنسية الفلسطينية سيترتب على ذلك قطع العلاقة القانونية بينهم وبين الدولة الفلسطينية. وبالتالي لن تستطيع الدولة الناشئة الدفاع عن حقوق هذه الشريحة الكبيرة من الشعب الفلسطينيّ، وستحوّل منظمة التحرير من ممثّل للكلّ الفلسطينيّ إلى منظمة مجتمع مدنيّ تُعنى بحقوق اللاجئ الفلسطينيّ، وهذا يحقّق رغبة بعض الأطراف في إنهاؤها. والثانية: إنّ إعلان الدولة سيُسقط خيار الدولة الواحدة الذي يعتبر أهمّ الأوراق التفاوضية في جعبة المفاوض الفلسطينيّ؛ فخيار الدولة الواحدة أكثر ما يربح الجانب الإسرائيليّ ويعتبر آخر سلاح في جعبة ذلك المفاوض في حال تعتّت الطرف الآخر. والثالثة: إنّ إعلان الدولة سيحوّل القضية الفلسطينية من قضية إنهاء احتلال إلى قضية نزاع حدوديّ بين دولتين، ممّا سيضعف القضية الفلسطينية ويفقدها البعد الأخلاقيّ^(٥٠).

وحذّر أبو هاشم من الانخداع بالمعارضة المفتعلة من الجانب الإسرائيليّ والأميركيّ لإعلان الدولة وأكد أنّ الهدف منها خداع الجانب الفلسطينيّ من جهة، ومن جهةٍ أخرى الحصول على مكاسبٍ سياسية وقانونية، تتمثّل في أخذ الشرعية اللازمة لفرض حلّ إسرائيليّ من جانبٍ واحدٍ يتمثّل في إعطاء الفلسطينيين دولة داخل الجدار الفاصل. ومن الجدير بالذكر أنه صدرت أخيراً فتوى قانونية من البروفيسور البريطانيّ المعروف جاي جودوين جيل أكدت إحدى النقاط التي توصل إليها أبو هاشم، فيما يتعلّق بقضية اللاجئين وقضية تمثيل منظمة التحرير لهم بعد إعلان الدولة^(٥١). والمعروف أنّ جودوين كان عضواً في الفريق القانوني الذي راجع محكمة العدل الدولية في لاهاي عام ٢٠٠٤، وفاز منها باجتهاّدٍ لافت بعدم قانونية جدار الفصل الإسرائيليّ الجاري بناؤه في الأراضي الفلسطينية المحتلة^(٥٢).

ويبدو أنّ عدداً من الخبراء الفلسطينيين يشاطرون جودوين رأيه مثل الدكتور حسن جبارين مدير مركز عدالة والخبير في القانون الدوليّ، الذي يرى أنّ قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية ينطوي على محاذير عدّة، ليس أقلّها أن حصول الفلسطينيين على اعتراف من الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة مستقلة على حدود

^{٥٠} - الشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام، تقرير عن دراسة الباحث محمد أبو هاشم بعنوان: "استحقاقات أيلول فخّ سياسيّ خطير".

^{٥١} - المرجع السابق.

^{٥٢} - عصام نعمان، "هل الاعتراف ينهي أوسلو والسلطة والمنظمة؟"، ٢٠١١/٩/٤، موقع أخبار فلسطين، نقلاً عن صحيفة الخليل الإماراتية؛

<http://www.psnews.ps/index.php?act=Show&id=50750>

عام ١٩٦٧، ستكون له مفاعيل سلبية على الحقوق الفلسطينية الأخرى التي حفظتها قرارات متعددة سابقة للمنظمة الدولية كعودة اللاجئين والقدس والأراضي الواقعة بين خط التقسيم والخط الأخضر. ويعتقد أن القرار (١٨١) يعطي الفلسطينيين أكثر من دولة مستقلة على حدود عام ١٩٦٧؛ فهو يعطيهم خط التقسيم. كما أن القدس الغربية ذات الأثرية اليهودية ستذهب بموجب القرار الجديد إلى إسرائيل، علماً وأن القرار المذكور يجعلها دولية. وطالما لدى الفلسطينيين قرار التقسيم الذي ينص على إقامة دولتين ويعطي الفلسطينيين مساحة أكبر من حدود عام ١٩٦٧، فإن الذهاب إلى قرار جديد سيعطي الفلسطينيين أقل من ذلك، وسيكون تراجعاً وليس تقدماً خصوصاً أن كلا القرارين لن يُطبق. وهناك الدكتورة كريمة النابلسي الخبيرة الفلسطينية وهي أستاذة في جامعة (أكسفورد) التي اعتبرت قرار الاعتراف المرتقب بدولة فلسطينية، سيؤدي إلى خسارة حقيقية خصوصاً وأن الفلسطينيين لن يحصلوا على دولة على الأرض، لأنه لا توجد لديهم أرض محررة بإمكانهم تأسيس دولة عليها. لكن بخسارة منظمة التحرير كمثل شرعي ووحيد لهم في الأمم المتحدة، سيخسر الفلسطينيون على الفور تمثيل قضاياهم كلاجئين وكجزء لا يتجزأ من تمثيلهم الرسمي المعترف به عالمياً^(٥٣).

والواضح أن آراء ومخاوف غودوين وجبارين والنابلسي لم تثر قلق القيادة الفلسطينية بل على العكس من ذلك؛ فقد اعتبرتها عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الدكتورة حنان عشراوي مخاوف فيها مبالغة وغير مبررة، حيث قالت إن القيادة الفلسطينية عرضت الآراء والمخاوف المشار إليها على فريقها القانوني فلم يجدها حقيقية. وأن حصول الفلسطينيين على عضوية المنظمة الدولية لن يسقط حقوق اللاجئين بل على العكس سيؤكددها، وأن الحصول على قرار جديد لن يسقط القرارات الأخرى التي تحفظ حقوق الشعب الفلسطيني خصوصاً حقوق اللاجئين. ومن الواضح أن عشراوي تحدت عن عدم مساس قرار الاعتراف المرتقب بحقوق الفلسطينيين لكنها لم تشر إلى مستقبل المؤسسات الفلسطينية كسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بعد الحصول على القرار المذكور^(٥٤).

ولم تكن حنان عشراوي فقط من قلل من شأن مخاطر الاعتراف بالدولة الفلسطينية إن حصل؛ فهناك الدكتور فرانسيس بويل الأستاذ في القانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة (ألينوي) في الولايات المتحدة والذي رد على ما قاله جاي جودوين داحضاً مزاعمه حول المخاطر المحتملة لذلك الاعتراف فقال: إنه في وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية والتي تم تبنيها في عام 1988 من قبل المجلس الوطني لمنظمة التحرير وهو الجسم الذي يمثل الفلسطينيين حول العالم، تم تحويل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى حكومة مؤقتة

^{٥٣} - المرجع السابق.

^{٥٤} - نعمان، "هل الاعتراف ينهي أو سلو والسلطة والمنظمة؟".

لدولة فلسطين وذلك بناءً على توصياته هو شخصياً، وينص إعلان الاستقلال الفلسطيني على أن الفلسطينيين في كل أماكن وجودهم يصبحون تلقائياً مواطنين في دولة فلسطين. وبهذا تستمر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بصفتها الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين في تمثيلها لمصالح كل الفلسطينيين حول العالم، عندما تصبح فلسطين دولة عضواً في الأمم المتحدة^(٥٥).

وبذلك وحسب بويل تمت صيانة كل الحقوق لكل الفلسطينيين ولمنظمة التحرير ولن يُحرم أحد من حقوقه؛ ومنظمة التحرير لن تخسر مكانتها، فهذه الصيغة القانونية لا تنتهك الميثاق الوطني الفلسطيني أو تتعارض معه بل على العكس فقد أقرها المجلس الوطني للمنظمة؛ وجميع الحقوق الفلسطينية تم صونها وستستمر هذه الحماية مع حصول فلسطين على العضوية في الأمم المتحدة بما في ذلك حق العودة^(٥٦).

ولكن نستنتج مما تحدّث به فرانسيس بويل واستند به على ما ورد في إعلان الاستقلال الفلسطيني، بأن الفلسطينيين في كل أماكن وجودهم يصبحون تلقائياً مواطنين في دولة فلسطين بعد حصولها على الاعتراف الرسمي. فهذا يعني أن كافة الفلسطينيين أينما كانوا سيصبحون مواطنين في الدولة الفلسطينية بالذات وليس سواها؛ وسوف يكون من حق الفلسطينيين (أي اللاجئيين) العودة إلى تلك الدولة وليس إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها، وليس كما قال إنه تمت صيانة كل الحقوق لكل الفلسطينيين ولمنظمة التحرير، ولن يُحرم أحد من حقوقه. فمنظمة التحرير حتى لو قبلنا بأنها لن تخسر مكانتها الشرعية لحساب الحكومة التي سوف تشكلها الدولة المعترف بها دولياً، فلن تعود الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بأكمله، ولن يعود لها أي ولاية على فلسطيني الدولة الجديدة. وبناءً عليه فإن ما ستقوم به الحكومة الجديدة التي ستشكلها الدولة الفلسطينية، أن تكفل لهؤلاء اللاجئيين فقط حق العودة إلى الدولة الفلسطينية دون سواها، كما أسلفنا الإشارة.

وفي موضوع لافت للانتباه حسب البعض، فقد لوحظ خلال الأشهر الماضية ومنذ بداية الحديث عن ذلك الاستحقاق تهديدات إسرائيلية عديدة للجانب الفلسطيني ومحاولات لإثناؤه عن هذه الخطوة، وتذرت إسرائيل بموضوع الاتفاقات الموقعة والإجراءات أحادية الجانب وما إلى ذلك من تبريرات غير دقيقة وغير موضوعية، خصوصاً في ظل كل ما قامت به من إجراءات خلال سنوات طويلة من المفاوضات التي عززت الاحتلال بدلاً من إنهائه. كما تم اتخاذ إجراءات حاولت إسرائيل من خلالها الإيهام بأن مثل هذه الخطوة قد تقود إلى موجة من العنف، وأخذت في تعبئة الشارع الإسرائيلي والدولي في هذا الاتجاه، لكن المتشككين يعتقدون أن إسرائيل بهذه الإجراءات إنما تحاول دفع القيادة الفلسطينية إلى التشدد ثم الإصرار على الذهاب

^{٥٥} - فرانسيس بويل، "ردا على جاي جودوين: منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة التمثيل الجماهيري"، ٧/٩/٢٠١١، فلسطيننا، المكتب الصحفي

الفلسطيني في الدنمارك؛

http://www.fateh.dk/index.php?option=com_content&view=article&id=20186:2011-09-07-13-45-01&catid=107:2010-07-11-20-44-16&Itemid=337

^{٥٦} - المرجع السابق.

إلى الأمم المتحدة، حيث يرى هؤلاء أنّ الخطوة وبرغم كلّ هذا الذي تدّعيه إسرائيل هي خطوة قد تصبّ في النهاية في المصلحة الإسرائيلية، لأنها ستكون النهاية الحتمية لمنظمة التحرير وكذلك حقّ العودة والقرار (١٩٤)، بالإضافة إلى نسيان القرار (١٨١) والذي ينصّ على تقسيم فلسطين، وهو الذي يعطي الجانب الفلسطيني أكثر من ضعف ما يمكن أن يحققه أيّ قرار جديد حول الدولة الفلسطينية المبهمة المعالم والحدود^(٥٧).

ففي السياق نفسه هاجمت تسيبي ليفني رئيسة حزب كديما وزميلها عضو الكنيست آفي ديختر أداء حكومة نتنياهو، فيما يتعلّق بردّ الفعل من المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة لنيل اعتراف بالدولة الفلسطينية. وقال ديختر إنّ الدولة الفلسطينية هي مصلحة قومية إسرائيلية ليس أقلّ من مصلحة الفلسطينيين، وذلك من أجل الحفاظ على كتل الاستيطان اليهودية في يهودا والسامرة (أي الضفّة الغربية)^(٥٨).

وبعد استعراض وجهات النظر الفلسطينية المتباينة من استحقاق الدولة الفلسطينية، وبصرف النظر عمّا إذا تمّ تبنيّه رسمياً أو رفض، فإنّ وجهة نظرنا ممّا سبق بيانه تنحصر فيما يلي:

- ١- إنّ ذلك المشروع محفوف بكثير من المشاكل والتعقيدات القانونية والتي قد تؤثر في مستقبل الشعب والقضية الفلسطينية، فالقيادة الفلسطينية لم تحسب عامل الخسارة فيه قبل عامل الرّبح.
- ٢- إنّ ذلك المشروع يتخلّى رسمياً وللمرة الثانية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ عن ٧٨% من أرض فلسطين التاريخية، مقابل دولة فلسطينية على حدودٍ مجهولة المعالم والحدود.
- ٣- إنّ ذلك المشروع يتجاوز ويتنازل رسمياً عن قرارات دولية مثل القرار (١٨١)، الذي يعطي الشعب الفلسطيني أكثر من ضعف المساحة التي تطالب بها القيادة الفلسطينية الآن.
- ٤- إنّ ذلك المشروع يجعل مصير القرار (١٩٤) الخاصّ بعودة اللاّجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية مجهولاً بعد إنجازه، وقد كان الرّئيس عباس واضحاً في خطابه في الأمم المتحدة، عند قوله إنّ حلّ قضية اللاّجئين سيكون عادلاً ومتّقفاً عليه.
- ٥- إنّ ذلك المشروع يأتي في ضوء حالة انقسام واستقطاب سياسيّ في السّاحة الفلسطينية.

^{٥٧} - رشيد شاهين، "استحقاق أيلول ما بين الشفافية والغموض والمبالغة والتشكيك.

^{٥٨} - وكالة سما الإخبارية، "كديما يهاجم أداء حكومة نتياهو وديختر يقول إنّ الدولة الفلسطينية هي مصلحة قومية"، ١٦/٩/٢٠١١؛

<http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=105532>